الأمم المتحدة

E/2012/NGO/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مؤسسة الأستاذ إلهي للأخلاقيات والتضامن الإنساني، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

120612 070612 12-31100 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

استجابة لموضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٢، عُقدت حلقة نقاش في ١٦ آذار/مارس في باريس في الجمعية الوطنية، وضمت النواب دومينيك رامبور وإتيين بانت وستيفان جاكو، الأمين الوطني للاتحاد من أجل الحركة الشعبية المكلَّف بموضوع السجون، وماري كريتينو، حقوقية من المرصد الدولي للسجون، وفَبريس دوريون، مستشار في مجال إدماج السجناء ومراقبة سلوكهم ومرجع وطني للمرشدين الاجتماعيين في نقابة الاتحاد العام لعمال السجون، وفَبريس غيلبو، خبير في علم الاجتماع.

وتدارست حلقة النقاش موضوع ''العمل اللائق في السجون الفرنسية''، وانطلقت بإبداء ملاحظة مؤداها أن العمل في السجون، الذي لا يندرج ضمن الإطار القانوني للقانون العام لتشريعات العمل، تتولَّد عنه حالات معينة من عدم المساواة بل وأيضا بعض الخلافات بين السجناء.

وتقدمت الحلقة بالتوصيات التالية:

- العمل من الناحية النظرية للتعريف بحقوق السجناء وترسيخ قبولها لدى الموظفين المعنيين؛
- مواصلة استكشاف إدماج التشريعات المتعلقة بعمل السجناء في قانون العمل من خلال تعريف مفاهيم منها ''رب العمل''، و ''ظروف التوظيف أو فسخ العقد أو التوقيف المؤقت''، و ''خيار الاشتراك في التأمين ضد البطالة والشيخوخة وغيرهما''. ويمكن النظر في وضع عقد يندرج ضمن القانون العام أو القانون الخاص؛
- التأكد من انطباق معدل الأجر بالساعة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، لأن الأجور الآن متباينة بشكل كبير بسبب انتشار ممارسة العمل بالقطعة؛
- بما أن العمل يرتبط غالباً بمسائل تكييف عقوبة السجن أو تخفيفها، فإنه من المتعين فصل منظور العمل اللائق عن العقوبة؛
- النظر في فكرة إنشاء وكالة وطنية معنية بالعمل في السجون، تكون مسؤولة عن عمل السجناء، وذلك لتكون الواجهة الوحيدة للتعامل مع المؤسسات التجارية؛
- النظر في العلاقة الرابطة بين العمل في السجن وعند الخروج منه، بطرق منها تشجيع إنشاء هياكل الإدماج بواسطة النشاط الاقتصادي وإعادة إقامة علاقات وثيقة مع مركز التوظيف والبعثات المحلية؛

- بحث إمكانية قيام الجماعات المحلية و/أو غرف التجارة بتوجيه التدريب المهني للسجناء؛
- توعية الجماعات المحلية بضرورة دعم الأنشطة الثقافية وغيرها من الأنشطة في مراكز الاحتجاز.

ولكي يكون هذا المشروع مجدياً، فإنه يتطلب ما يلي:

- مكافحة الاكتظاظ في السجون، لأنه يقف حجر عثرة في وجه العمل اللائق وتحسين قبول التقدم المحرز في ما يتعلق بحقوق السجناء؛
- الوعي بأن مراعاة حقوق السجناء يمكن أن تساهم في الوقاية من عودهم إلى الإجرام؛
- إدراك أن هذه التوصيات وضعت بروح من الشفافية ولأغراض الإعلام والتربية.